المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 25-08-2005 العـــدد : 4336
الصفحـات : 11 المسلسل : 69

بعد الزيادة في الرواتب.. تخفيف أعباء المعيشة

د. أمين ساعاتي
dr_saaty@yahoo.com

يمكن القول إن المكرمة الملكية تفسر جوهر العلاقة بين الحاكم والمحكوم في المملكة العربية السعودية التي تقوم على وشائج وأواصر كثيرة ولا تقوم فقط على العلاقات السياسية

أكاديمي وكاتب اقتصادي

لا شك أن الأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بزيادة رواتب الموظفين الحكوميين والعسكريين والمتقاعدين بنسبة 15 في المائة يعتبر مكرمة ملكية بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

وتسمية الأمر الملكي بالمكرمة الملكية الكريمة يأتي لأن الاقتصاديين لا ينصحون بزيادة الرواتب ويعتبرونها اتجاها تضخميا. وبالذات حينما تقفز هذه الزيادة بالبند الأول في ميزانية الدولة التقديرية إلى أكثر من 70 في المائة من حجم الميزانية.

ولذلك يمكن القول إن المكرمة الملكية تفسر جوهر العلاقة بين الحاكم والمحكوم في المملكة العربية السعودية التي تقوم على وشائج وأواصر كثيرة ولا تقوم فقط على العلاقات السياسية. ومن أهمها إحساس القيادة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المواطن. فينتج نتيجة هذا الإحساس تفاعل طبيعي بين القمة والقاعدة.

إن العلاقة السياسية الرومانسية بين القيادة والشعب هي علاقة في مجتمع أصيل يدير شؤونه على منهاج الدين الإسلامي الحنيف ويقوم نبراس الرحمة بتصميم العلاقات بين مختلف الطبقات. وهي علاقة تفوق ما يربط المواطن والحاكم في الديمقراطيات الغربية التي تليت وراء مظاهرها - في هذه الأيام - دول العالم الثالث.

ولكن ما نحذر منه أن تتحول الزيادة في الرواتب إلى دخل نقدي فحسب. وليس دخلا حقيقياً يستفيد منه الموظف في رفع مستوى معيشته.

ولذلك المهم بعد صدور الأمر الملكي بإقرار الزيادة وتنفيذها أن تحقق الزيادة أهدافها وترفع مستوى معيشة الموظف وتعينه على ظروف الحياة. وبهذه المناسبة لن أعطي لنفسي الحق وأطلب من الموظف أن يوظف الـ 15 في المائة في الأوعية الاستثمارية. لأن حجم الزيادة يلائم تحسين ظروف المعيشة ولا يمكن أن يكون وعاء استثماريا كافيا.

وإذا كانت حكومتنا الرشيدة قد تميزت بالرحمة. فإن المجتمع السعودي - بما في ذلك القطاع الخاص - قد تربى على التكافل مع جميع شرائح المجتمع ونأمل أن يكون القطاع الخاص عاملاً مساعداً كي يستفيد المواطن المعلوم من الدعم الذي أهدته الحكومة إليه، ولا شك أن الإمساك من قبل القطاع الخاص عن زيادة أسعار السلع والخدمات يعتبر عاملاً أساسياً في قيام هذه الزيادة بدور إيجابي في رفع مستوى معيشته.

قد يقول البعض إن عالم البزنس لا يعرف العواطف وأن مناشدة التجار الالتزام بالأسعار السائدة.. يدخل ضمن استدرار العواطف. وهي العملة التي لا يتعامل معها التجار ولكن في تقديري فإن هذا الكلام مردود على أصحابه لأن التجار في المملكة العربية السعودية هم في الأساس مواطنون يتمتعون بالعواطف الإسلامية الرحيمة. وحرصهم على المواطن.. هو جزء من حرص حكومتهم على أن يستفيد المواطن البسيط من هذه الزيادة الكريمة لا سيما أن من بين المواطنين البسطاء أقارب لهم وأنسابا.

وإذا كانت حكومتنا الرشيدة قد اتخذت الخطوط الرئيسية. الأولى في تخفيف أعباء المعيشة عن كاهل المواطن بزيادة راتبه فإن المواطنين السعوديين ليسوا كلهم موظفين حكوميين. بمعنى أن للمواطن في القطاع الخاص حقوقا على حكومته الرحيمة تماما كما للمواطن في القطاع الحكومي.

وحتى تصل الحكومة إلى المواطن والمواطنة في كل مكان وفي كل موقع. فإن عليها أن تتخذ خطوة إيجابية أخرى باتجاه العودة إلى نظام دعم السلع الأساسية

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 25-08-2005 العـــدد : 4336
الصفحـات : 11 المسلسل : 69

كالأرزاق والزيوت والخبز والألبان. وكذلك خفض أسعار الاستهلاك الكهربائي وخفض أسعار البنزين. ولنا في تاريخنا المجيد تجربة ونبراس وأذكر أنه في عهد الملك سعود والملك فيصل. يرحمهما الله . كانت الدولة تعين عددا كبيرا من السلع الأساسية.

وعندئذ سوف تكتمل حلقات تخفيف أعباء المعيشة عن كاهل المواطن والمواطنة وتصل الحكومة إلى كل أطراف المجتمع السعودي في القرى والهجر كما في المدن ولمختلف الشرائح والأعمار.

وحينما نعود إلى خطاب العرش الذي ألقاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بعد مبايعة الشعب له بكل طبقاته وأطيافه.. نجد أنه وعد شعبه بالإخلاص في العمل والعدل بين الكافة والسعي إلى تحقيق الرخاء وطالب شعبه بمساعدته ونصحه عند الاقتضاء.

ولا شك أن صدور هذه المكرمة هي الفاتحة الأولى للوفاء بما وعد في مجال تحقيق الرخاء للشعب السعودي الأبي.

إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإصدار أمره الكريم بزيادة الرواتب.. إنما يتخذ خطوة درج عليها والده الملك عبد العزيز. يرحمه الله . كما درج عليها أشقاؤه الملوك البررة سعود وفيصل وخالد وفهد. يرحمهم الله. حينما اتخذوا العديد من السياسات نحو تحقيق المزيد من الرخاء للشعب السعودي الأبي. وإذا كان المليك قد فاجأ شعبه بهذه المكرمة المبكرة بعد تسلمه الحكم بأيام قلائل. فإن بشائر حكومته سوف تتوالى وسوف تواصل الحكومة السنية تحقيق المزيد من معدلات النماء والرخاء لتكون عضوا فاعلاً. كما عودتنا دائما. في منظومة الدول العظمى.

لقد كتبت عدة مقالات أطلب فيها زيادة رواتب الموظفين وربما كنت من أكثر الذين طالبوا بزيادة الرواتب. والآن أكتب بإلحاح وأطلب من الموظفين أن يكونوا أهلا للمسؤولية وأن يعملوا على زيادة معدلات إنتاجهم وإخلاصهم في عملهم حتى تتحقق المعادلة الاقتصادية التقليدية ويتساوى الراتب مع الإنتاج وبذلك تكون الزيادة - من الناحية العملية . مبررة اقتصادياً ومحللة شرعياً.

أي أننا إذا كنا نحتاج إلى زيادة في رواتب الموظفين، فإننا في أمس الحاجة إلى زيادة في معدلات أداء الموظفين، لأن المواطن يعرف أننا في سباق مع الزمن ونسعى بكل جد لتحقيق معدلات عالية في تنفيذ برامج التنمية والنمو.

ولا ننسى أننا أمام تحديات كثيرة، وأهمها أن الزيادة في أسعار النفط ليست متغيراً ثابتاً. وإنما قد تنقلب الزيادة إلى انخفاض . لا سمح الله . كما حدث في عام 1986 حينما انخفض سعر برميل النفط من 42 دولاراً إلى 12 دولاراً.

وقد يفاجئنا الغرب بزيادة فاضحة في أسعار السلع والخدمات بحجة الزيادة في أسعار النفط، ولذلك ليس أمام المواطن إلا أن يبيض الوجه وينهض لمساعدة حكومته بزيادة الإنتاجية والحرص على العمل في إطار الجودة الشاملة في الأداء والعطاء. إن المكرمة الملكية، بزيادة الرواتب أكدت العلاقة الراسخة بين الحاكم والمحكوم في هذا الكيان الكبير والتي وضع أساسها ورسخها منذ أكثر من 100 عام جلالة المغفور له - بإذن الله - الملك عبد العزيز. طيب الله ثراه، الذي أسس هذه الدولة على التراحم والتكافل بين الحكومة الأبية وشعبها الوفي. وحتى تسير المسيرة في الاتجاه المتنامي الصحيح فإن التعاون والتعاضد بين الشعب وحكومته ضرورة من ضرورات استراتيجية الاستمرار والنماء.. شاكرين الله على ما أنعم علينا من خيرات ومتضرعين إليه أن يحمي هذا الوطن وأن يدعم الأواصر بين جميع طبقاته.